

التيسيرُ الصرفيُّ عند ابنِ جنِّي في كتابهِ المُحتَسِبِ

أ.م.د. عادل نذير الحساني م.م. خالد جواد جاسم

قسم اللغة العربية / كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

مستل من اطروحة دكتوراه

The simplified morphology that belongs to IBn Jinni`s in his "Al-muhtasib"

Dr . Adel Nadheer Al – Hasani

خلاصة البحث

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وبعد :
فالدراسة الصرفية – قديماً وحديثاً – على وفق المنهج التيسيريّ تحتاج إلى كثير تأمل ، ووقفة طويلة عندها ، فالباحث في العربية – نحوها وصرفها وأصواتها - بحاجة إلى التحرّر من بعض قيود المنهج المعياريّ في كثير من الظواهر اللغويّة، لتيسير الأمر على الدارسين
فكانت المحاولات الأولى لا تُعدو كونها آراءً تَبَثُّ بين الفينةِ والأخرى من بعض علماء اللغة ، لكنها بمرور الزمن تحوّلت إلى مصنفات ومختصرات وشروح هدفها التيسير .

هذا البحث (التيسير الصرفي عند ابن جنني في كتابه المحتسب) يسلط الضوء على جملة من آراء ابن جنني في كتابه المحتسب يركن فيها إلى التيسير في الأخذ بالقراءات الشواذ ، فجاء البحث مقسماً على مبحثين ، حمل الأول منهما عنوان (التيسير الصرفي ، نشأته ودواعيه) وقد بيّن جملة من محاولات التيسير لدى علماء العربية ، ممّن سبق ابن جنني أو عاصرهُ أو لحقه ، وكذلك عالج المبحث التيسير الصرفي في فكر ابن جنني ، ونظرته إلى شواذ القراءات فضلاً على القراءات السبعية ، ومن ثمّ عقد مقارنة بين آراء ابن جنني ومحاولات مجمع اللغة العربية في التيسير ، أما المبحث الثاني فقد ناقش صوراً من مصاديق التيسير في كتاب المحتسب ، ثم انتهى البحث الى النتائج التي توصل إليها ، ومن ثم قائمة بالمصادر والمراجع .
والحمد لله أولاً وآخراً .

ريّ إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقّي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين ، وهذا قد قاسه الكوفيون وإن كنا نحن لا نراه قياساً لكن مثل (يَعدو وهو مَحْموم) لم يرو عنهم فيما علمت . فإياك أن تُخلد إلى كل ما تسمعه بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله ((¹⁾)

وقال في المحتسب حينما احتجّ لقراءة : ((إن يمسسكم قرح))⁽²⁾ بفتح القاف والراء : ((قرح و قرح ، كالحلبوالحلب ، يُقرأ بهما جميعاً ، ثم لا أبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يُفتح ما قبلها كما تفتح نفسها ، ولعمري إن هذا عند أصحابنا ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق ، لكنها لغات ، وأنا أرى في رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً ثالثاً : التيسير الصرفي بين ابن جنني ومجمع اللغة العربية :

(1) الخصائص : ٩/٢ ، ١٠ .

(2) آل عمران : ١٤٠ .

قبل الكلام عن منهج ابن جنّي في التيسير وتوجهات المجمع اللغوي، كان حريّاً على الباحث أن يتبنّى تعريفاً للتيسير الصرفي؛ إذ هو التخفيف من القواعد الصرفية الصارمة التي نهج سبيلها قدماء البنائي في الكلمة المراعي لمقتضيات العصر اللغوية من دون الإخلال بالأسس العامة لتلك القواعد. ومن يتتبع قرارات مجمع اللغة في القاهرة يجد أنها الأقرب من بين المجمع اللغوية إلى فحوى التعريف المذكور آنفاً ولاسيما عناية المجمع بقضايا المصطلح وتعريب العلوم؛ ومن أجل ذلك اختاره البحث ميداناً مقروناً بابن جنّي. وعوداً إلى ابن جنّي فلعلّ مردّ تساهله في الأخذ بالقراءات الشاذة والتعامل معها هو تساهله في اللهجات - اللغات عند السابقين - إذ عقد ابن جنّي في كتابه الخصائص باباً بعنوان : باب اختلاف اللغات وكلها حجة ، والظاهر من عنوان الباب أنّه كان يبيح الاحتجاج بأيّ لهجة من لهجات العرب ، وهذا يعني جواز استعمالها ، بل جواز القياس عليها ،^(٣) وقد نصّ على ذلك في أثناء كلامه في هذا الباب حينما قال : ((وكيف تصرّفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))^(٤). وكذلك تراه في الباب نفسه يقول : ((اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويؤخذ إلى مثله . وليس لك أنّ تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما ، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيّلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أنّ تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتمد أنّ أقوى القياسين أقبل لها وأشدّ أنساً بها . فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا))^(٥) .

والحديث عن القياس يجرّ إلى عناية مجمع اللغة العربية به ، إذ إنّه - القياس - يُعدّ من الأسس المهمة التي قامت عليها قرارات المجمع ، وقد عُني المجمع بهذا الأصل كثيراً ، فبنى قرارات كثيرة على قبول القياس في صيغ وتراكيب أوقفها كثير من العلماء المتقدمين على السماع ، أو كانت ممّا اختلفوا فيه ، فجاء قرابة تسعين قراراً ذهب فيها المجمع إلى مدّ القياس ، ومن التعبيرات التي جاءت مستعملة في تلك القرارات ، ما يأتي : ((يُفاس من فَعَل اللّازم مفتوح العين مصدر على وزن فُعَال للدلالة على المرض))^(٦) ، و ((تصاغ مفعلة قياساً من اسماء الأعيان))^(٧) و ((يجوز قياس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم من لحوق التاء لاسم المكان))^(٨) و ((يرى المجمع أنّ تعدية الفعل الثلاثي اللّازم بالهمزة قياسية))^(٩) . وجاء التعبير بـ (يجوز) أو (إجازة) ويراد منهما القياس .

ومن أمثلته : ((يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المزة بالمصادر الثلاثية المزيدة))^(١٠) و ((ترى اللجنة إجازة دخول الألف واللام على كل وبعض))^(١١) .

(٣) ينظر : ابن جنّي عالم العربية : ١٠٥ .

(٤) الخصائص : ١٢/٢ .

(٥) الخصائص : ١٠/٢ .

(٦) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والسنتين عام ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ م :- ٣٩ .

(٧) نفسه : ٤١٧ .

(٨) نفسه : ٤٢١ .

(٩) نفسه : ١٠٦ .

(١٠) نفسه : ٤٠٢ .

(١١) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية : ٦٥ .

ولاشك في أنّ الرابط بين ابن جني في هذا الأساس -القياس- هو مدّ القياس^(١٢) - بتعبير المجمع - وهو نفسه سعة القياس^(١٣) - بتعبير ابن جني -

أمّا الأساس الآخر الذي اعتمده المجمع فهو الاعتداد بالقليل المسموع^(١٤) ، فالنحويون يعبرون بالقليل ويريدون به ما يقابل الكثير ، لكن لم يعيّن أحد منهم كمية القليل والكثير^(١٥) ، ولعل مردّ ذلك إلى كون المصطلحات المستعملة في الدلالة على كثرة المنقول وقلته في المسألة وهي : المطرّد و الشائع والغالب والكثير والقليل والشاذ والنادر ، مصطلحات تقديرية تختلف باختلاف المسموع من الباب أو المسألة المدروسة ، فالثلاثة من الاربعة كثير ، وهي من العشرة قليل^(١٦) . والذي لا شك فيه أنّ ما خالف الكثير في مسألة ما يعدّ قليلاً . والمجمع بنى بعض قراراته على مسموع يعدّ قليلاً ، من ذلك إقراره حكاية إعراب الأعلام الجغرافية التي جاءت على صيغة المثني في حالتها التي اشتهرت بها ، وبالبحت لم يوجد إلا كلمة واحدة جاءت محكيّة على صيغة المثني بالياء والنون وهي كلمة (البحرين)^(١٧) . وكذا إجازة دخول الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه ، نحو : الخمسة كتب ، وهذه المسألة لم يستدل لها بغير حديثين مؤولين ، ومثله أنّ المجمع أوجب إلحاق التاء لألقاب المناصب والأعمال في وصف المؤنث ، نحو: فلانة وكيل فلان وشاهده ، فأوجب أنّ يقال : وكيلة فلان وشاهدته ، ومثله فلانة عميدة الكلية وأساتذة فيها ، مع أنّه لم يسمع إلحاق التاء في مثله إلا في شاهدين أو ثلاثة ، والكثير عن العرب عدم إلحاقها له^(١٨)

ولعل ابن جني في هذا الأصل - السماع - يُعدّ ميسراً أكثر من المجمع ، ويمكن إثبات ذلك بما أورده الدكتور حسام النعيمي من تساؤلات كان من ضمنها : متى يقبل ابن جني ما يرد من الألفاظ مخالفاً للغة الجمهور وللقياس ؟ وما علته ؟ وقد أجاب عن هذا التساؤل حينما أبان موقف ابن جني فيما لا نظير له وفيما خالف لغة الجمهور ، إذ إنّ ابن جني لم يحكم بشذوذ ما ورد عن العرب ممّا لم يكن له نظير عندهم^(١٩) ، فلا يكون الكلام شاذّاً إلا إذا ورد عن العرب كثير غيره على خلافه ، فأما إذا لم يرد عن العرب ما يخالفه ولا كان له عندهم نظير فلا يجوز أنّ يعدّ شاذّاً^(٢٠) ، أمّا ما يخالف لغة الجمهور فقد كان ابن جني ينظر في حاله وحال من سُمع منه مخالفاً للغة الجمهور فإن كان ممن عُرِفَ بفصاحته في غير الأمر الذي خالف فيه ، وكان ما انفرد به ممّا يقبله القياس ، وإن كان الاستعمال لم يردّ به إلا من جهته هو فإنّ الأولى أن يقبل منه ما أورده ولا يتهم بالخروج عن الفصاحة في ذلك ويحسن الظنّ به^(٢١) ، وعلّل ابن جني حسن الظنّ بأحد أمرين :

أحدهما : أنه من الجائز أن يكون ذلك اللفظ قد وقع إليه من لهجة قديمة بعد العهد بها فلم يبق منها أثر معلوم ، والآخر : أن يكون شيئاً ارتجله ، فقد ذهب ابن جني إلى أنّ الأعرابي يمكن أن يتصرّف ويرتجل ما لم

(١٢) ينظر : نفسه : ٦٦٤ .

(١٣) ينظر : الخصائص : ١٠/٢ .

(١٤) ينظر : المرجع السابق : ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

(١٥) ينظر : اصول التفكير النحوي .د. علي ابو المكارم : ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(١٦) ينظر : المزهر : ٢٣٤/١ .

(١٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٧١/٣ .

(١٨) ينظر : القرارات النحوية والتصريفية : ٦٦٥ .

(١٩) ينظر : الدراسات اللهجية والتصريفية عند ابن جني : ٢٥٢ ، وابن جني عالم العربية : ١١٣ .

(٢٠) ينظر : المنصف : ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٢١) ينظر : الخصائص : ٣٨٥/١ .

يسبقه أحد إليه إذا قويت فصاحته ، والقاعدة التي وضعها فيما ورد عن الفصح غير مخالف للقياس هي : لم يقطع على الفصح يسمع منه ما يخالف لغة الجمهور بالخطأ^(٢٢) .

ويمكن لحاظ أن التساهل في القياس على المسموع القليل يعدّ رابطاً بين ابن جني والمجمع ، على أن ابن جني ذهب إلى أبعد من ذلك حينما أباح القياس على المرتجل غير المسموع الذي لا نظير له وإنْ خالف الجمهور ، في حال صدوره عن الأعرابي الفصح .

أما الأساس الآخر الذي اعتمده المجمع في التيسير فهو مراعاة حاجة الكتاب والمتكلمين ، ((إذ عني المجمع بحل مشكلات الكتاب والمتكلمين و مترجمي العلوم الأجنبية إلى اللغة العربية ، فوضع لهم اصطلاحات وأسماء عربية تقوم مقام الكلمات الأعجمية ، وقبّل ألفاظاً مفردة ومركبة تدور على ألسنة أهل العلوم المختلفة ، وفتح لهم باباً من أبواب اللغة العربية تدخل منه ، وهو بهذا يراعي حاجات أولئك الكاتيبين والمتكلمين إلى تلك الألفاظ أو التراكيب المحدثّة ، ومن مراعاته لحاجات المتخصّصين أنّه وسّع من باب القياس في بعض الصيغ كصيغة (مفعلة) من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه ، نحو: مأسدة ، ومقتأة ، ومذأبة ، وإجازته صياغة مصدر على وزن (فُعَال) و(فَعَل) للدلالة على المرض سواء ورد له فعل أم لم يرد ، وإجازته النسب إلى المثني للحاجة إليه في بعض المصطلحات العلمية . ومن مراعاته لحاجات الكتاب والمتكلمين قبوله دخول (ال) على (غير) ، وإجازته التفضيل في الألوان والعيوب من غير واسطة ، كأن يقال : هذا أسود من هذا ، وفلان أعور من فلان...))^(٢٣) .

ونقل ابن جني في كتاب الخصائص عن أبي الحسن الأخفش ذهابه إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتتها من قبّل أنّ أول ما وُضِعَ منها وُضِعَ على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحّة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وُضِعَ في الأصل مختلفاً^(٢٤) ، وقد أيد ابن جني رأي الأخفش بقوله : ((ولا يبعد عندي ما قاله من موضعين ، أحدهما : سعة القياس وإذا كان كذلك جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان ، والآخر : أنّه كان يجوز أن يبدأ الأول بالقياس الذي عدل إليه الثاني فلا عليك أيهما تقدّم وأيهما تأخّر...))^(٢٥) .

فالحاجة إلى الألفاظ والتراكيب المستحدثة هي الجامع بين قول الأخفش الذي أورده ابن جني مؤيداً ، و المجمع .

وخلاصة القول أنّ من الإجحاف أن نقصر آراء ابن جني في التيسير في كتابه المحتسب ، إذ إنّه - كما مرّ - كان ميسراً في طائفة من آرائه في كتابيه الخصائص والمنصف فضلاً على المحتسب . وهذا ما يشجّع الباحث في أن يتمسك بما عنون به البحث في كون ابن جني كان ميسراً في جملة من آرائه الصرفية .

ولمّا كان ميدان البحث في تيسير ابن جني منحصرًا في كتابه المحتسب ، كانت مصاديق التيسير الصرفي غير خارجة عن كتابه المذكور ، ومن ثم ، سيعرض المبحث الثاني جملة من هذه المصاديق مع توضيح مجمل لكل مسألة ، يكشف عن موضع التيسير في تلك المسألة .

المبحث الثاني

(٢٢) ينظر : نفسه : ١٢/٢ .

(٢٣) القرارات النحوية والتصريفية : ٦٦٦ ، ٦٦٧ .

(٢٤) ينظر : الخصائص : ٢٩/٢ .

(٢٥) المصدر نفسه .

طائفة من مصاديق التيسير الصرفي في المحتسب

المسألة الأولى : ((قراءة الحسن : (الأنجيل) بفتح الهمزة ، (آل عمران : ٣)

...، وأما فتحة {الأنجيل} فغريب ، ولكنه الشيخ أبو سعيد (نصر الله وجهه ونور ضريحه) ونحن نعلم أنه لو مر بنا حرف لم نسمعه إلا من رجل من العرب لوجب علينا تسليمه له ، إذا أونسّت فصاحته ، وأن نبها {نأنس} به، ونتحلى بالذاكرة بإعرابه ، فكيف الظنّ بالإمام في فصاحته وتحرّيه وثقته؟! ومعاذ الله أن يكون ذلك شيئاً جنح فيه إلى رأيه دون أن يكون أخذه عمّن قبله ، وبعد فقد حكى أبو زيد في (السكينة) ، (السكينة)، بفتح السين وتشديد الكاف ، فهذا فعيلة وإن لم يكن لها نظير ، و(إفعيل) أخو (فَعِيل) ، وأحسبني سمعت في (برطيل) ، (برطيل) ، فهذا فعيل بفتح الفاء ، وأفعيلو فعيل يكاد يكون مثلاً واحداً))^(٢٦) .
افتتح ابن جني كلامه في هذه المسألة بأنّ (أنجيل) بفتح الهمزة مما لا نظير له في كلام العرب ، نافية كونه أعجمياً ، إذ هو من كلام العرب ، وعدّه غريباً ، لكنّه مع تصريحه بأنه غريب لم ينكره ، ولم يعدّه شاذاً - كما هو عادة النحويين فيما خالف الجمهور ولم يكن له نظير في كلامهم - وهو بذلك يؤكد ما ذهب إليه في كتابه الخصائص ، من كونه ينظر في حاله وحال من سمع منه مخالفاً للغة الجمهور فإن كان ممن عرف بفصاحته وكان ما انفرد به مما يقبله القياس ، وإن كان الاستعمال لم يرد به إلا من جهته هو ، فإن الأولى قبوله منه وعدم اتّهامه^(٢٧) .

المسألة الثانية : ((قراءة طلحة بن مصرف : وهذا ملح أجاج (الفرقان : ٥٣) .

قال أبو الفتح : قال أبو حاتم : هذا منكر في القراءة ، فقوله : هو منكر في القراءة يجوز يريد به أنه لم يسمع في اللغة ، وإن كان سُمع فقليل وخبث ، ويجوز أن يكون ذهب فيه إلى أنه أراد ملح ، فحذف الألف تخفيفاً ...، وعلى أنّ (مالحاً) ليست فصيحة صريحة ، لأن الأقوى في ذلك ماء ملح، وقد أجاز ابن الأعرابي ملح ، وأنشد : وأني لا أعيجُ بمالِحٍ، وفيما قرئ على أحمد بن يحيى اعترف بصحّته : سمك ملح ، وماء ملح ، وإنما يقال : سمك مملوح ومليح ، وهذا أفصح الكلام والأول يقال))^(٢٨) .
في هذه القراءة ظهر ابن جني ميسراً في قوله : يجوز أن يكون ذهب إلى أنه أراد (ملح) فحذف الألف تخفيفاً ، وقد دعم إجازته بما ورد من مسموع العرب وإجازة ابن الأعرابي ، وأحمد بن يحيى اللذين يبدوان أنّهما ممن يعتدّ بفصاحتها عند ابن جني ، وتجويزه هذه القراءة بالتخفيف ، مع اعترافه بأنها ليست فصيحة صريحة دليل كافٍ على تيسيره .

المسألة الثالثة :- ((قراءة أبي رجاء وعيسى الثقفي : ((عَفْرِيَّةُ))

(النمل : ٣٩)

قال أبو الفتح : هو العفريت ، يقال : رجلٌ عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ إِتْبَاعًا ، إذا كان خبيثاً داهياً ، وقالوا تَعَفَّرَتِ الرجل : إذا صار عَفْرِيَّةً ، أي خبيثاً ، وهذا مثال غريب ، لأنّ وزنه تَفَعَّلَتْ ، ونحوه من المُثَلِّ الغريبة في الفعل قولهم : يَرْتَأُ الرجلُ لِحَيْتَهُ : إذا صبغها باليرتاء ، وهو الحناء . فِيرْتَأُ على ما ترى يَفْعَلُ ، ومضارعه يُيَرْتَأُ يُيَفْعَلُ ، واسم الفاعل مُيَرْتَأِيٌّ ، وهو مُيَفْعَلُ))^(٢٩) .

^(٢٦) المحتسب : ١٥٢/١ ، ١٥٤ .

^(٢٧) ينظر : الخصائص : ٣٨٥/١ .

^(٢٨) المحتسب : ١٢٤/٢ ، ١٢٥ .

^(٢٩) نفسه : ١٤١/٢ .

لم ينكر ابن جني هذا المثال ، وان عدّه من المثل الغربية ، إذ إن فعله : تَعَفَّرَتْ ، ويبدو أنّه أراد من المثال الذي اختاره ، وعدّه من المثل الغربية كذلك ، وهو قولهم : يَزِنَا ، تيسير لفظ (عَفْرِيَّةً) على سامعها ، بإيراد لفظ أغرب منه يعسر على الناطق لفظه .

المسألة الرابعة : ((روى الواقدي عن سليمان عن أبي جعفر : ((وَأَثَارُوا الْأَرْضَ)) (الروم: ٩) ممدودة.

قال ابن مجاهد : ليس هذا بشيء . قال أبو الفتح : ظاهره لعمرى منكر ، إلا أنّ له وجهًا ما ، وليس لحناً مقطوعاً به ، وذلك أنه أراد : وَأَثَارُوا الْأَرْضَ ، أي : شَقَّقُوا لِلغرس والزراعة ، وهو : أَعْمَلُوا من قول الله سبحانه : ((لَا تُلَوِّثُوا الْأَرْضَ)) (البقرة: ٧١) إلا أنه أشبع فتحة الهمزة فأنشأ عنها ألفاً ، فصارت ((أَثَارُوا)) وقد ذكرنا ذلك وشواهد في نحو قول ابن هرمة :

فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَرَحٍ

يريد : بِمُنْتَرَحٍ ، مُتَّفَعِلٌ مِنَ النَّازِحِ ، فَأَشْبَعُ الزَّيَّ ، فَأَنْشَأُ عَنْهَا أَلْفًا))^(٣٠) .

لم يخطئ ابن جني هذه القراءة ، ولم يعدّها لحناً مقطوعاً به على الرغم من أنّ ابن مجاهد أنكرها ، فترى ابن جني قد التمس وجهًا ما وهو إشباع فتحة الهمزة في (أَثَارُوا) ، مستنداً في ذلك إلى القليل المسموع عن العرب .

المسألة الخامسة : ((قراءة الحسن - بخلاف -)) (تَسَعُّ وَتَسْعُونَ نَعَجَةً)) (ص : ٢٣)

قال أبو الفتح : قد كثر عنهم مجيء الفَعْلِ والفِعْلِ على المعنى الواحد ، نحو البَزْرُ والبِزْرُ ، والنَّقْطُ ، والنَّقْطُ ، والسَّكْرُ والسَّكْرُ ، والحَبْرُ والحَبْرُ ، والسَّبْرُ والسَّبْرُ ، فلا ينكر - على ذلك - (التَّسَعُّ) بمعنى (التَّسَعُّ) لاسيما وهي تجاور العَشْرَةَ ، بفتح الفاء))^(٣١) .

وسّع ابن جني في القياس مجوّزاً هذه القراءة ، إذ قاس من جهتين إحداهما : إيراد ألفاظ ممّا سُمِعَ عن العرب بـ (الفَعْلُ) و (الفِعْلُ) على معنى واحد ، والأخرى : مجاورة (التَّسَعُّ) (العَشْرَةَ) بفتح الفاء ولاشك في أنّ قياسه على (العَشْرَةَ) فيه تكلفٌ بيّن ، على أنّ تكلفه هذا منح مسوغاً في إجازة هذه القراءة .

المسألة السادسة : ((قراءة الحسن والأعرج : ((نِعْجَةً)) (ص: ٢٣) بكسر النون .

قال أبو الفتح : هذا أيضاً كالذي قبله سواءً ، وقد اعتقت فَعْلَةً وفِعْلَةً على المعنى الواحد ، قالوا للعقاب : لِقْوَةٌ ولِقْوَةٌ ، وقومٌ شَجَعَةٌ وشَجَعَةٌ للشُّجْعَاءِ ، والمَهْنَةُ والمِهْنَةُ للخدمة ، وله نظائر ،

فكذلك تكون ((النُّعْجَةُ)) و ((النُّعْجَةُ)) ، ولم يمرر بنا الكسر إلا في هذه القراءة))^(٣٢)

هذه القراءة تشبه سابقتها : (تَسْعَةٌ) من جهة أنّ ابن جني أجازها حينما قاسها بغيرها ممّا ورد من مسموع العرب في اعتقاب (فَعْلَةٌ) و (فِعْلَةٌ) على المعنى الواحد مع ان الكسر في هذه اللفظة غير وارد إلا في هذه القراءة ، وهو على الرغم من ذلك لم يضعفها ، بل التمس لها قياساً من مسموع العرب .

الخاتمة

بعد هذه الجولة السريعة في مفردات المنهج التيسيري عند ابن جني في كتابه المحتسب خلص البحث الى جملة من النتائج ، يمكن بيانها بالآتي ذكره :

(٣٠) المحتسب : ١٦٣/٢ .

(٣١) نفسه : ٢٣١/٢ .

(٣٢) المحتسب : ٢٣٢/٢ .

- ١- أورد البحث روايات عن علماء في عصر الاستشهاد كانوا يجوبون القبائل العربية التي يُعَدُّ بفصاحتها، وأثبتت تلك الروايات أنَّ العرب كانت تميل إلى الخفة واليسر في كلامها . وكانوا لا يشغلون أنفسهم بدقائق جزئية متعلقة بالدخول في البنية العميقة للصيغة الصرفية ، ومن ذلك رواية أبي زيد الأنصاري عن حركة مضارع الفعل الثلاثي المفتوح العين التي أكد فيها أنَّ العرب لم تكن تعبأ بذلك . فكلُّ ينطق بما يسرُّ عليه من دون معيار ثابت .
- ٢- منهج التيسير عند ابن جني واضح في كتابه المحتسب بالمقارنة مع كتابيه الخصائص والمنصف ، وعزا البحث سبب ذلك إلى أنَّ ابن جني يكاد لا يضعف قراءة من شواذَّ القراءات فضلاً على غير الشواذِّ، لما عُرف عنه من احترام للقراءات ، سوَّغت له مخالفة بعض آرائه الصرفية التي أوردها في كتابه الخصائص فضلاً على مخالفة مذهبه النحوي .
- ٣- إنَّ ما تقدّم لا يعني أنَّ كتاب المحتسب قد انفرد بآراء ابن جني التيسيرية ، إذ إنَّ في مصنفاته الأخر ما يصب في هذا المنهج ، ولاسيما حينما يتعرَّض للهجات - اللغات عنده - ومعلوم أنَّ اللهجات والقراءات الشواذَّ بينهما وشائج بيّنة .
- ٤- يرجَّح البحث أنَّ تساهل ابن جني في اللهجات نابع من تساهله في القراءات ، لا العكس ، مع أنَّ كتابه الخصائص الذي تكلم فيه على اللهجات هو أسبق من كتاب المحتسب في التأليف . ولعل لتلمذته لأبي عليّ الفارسي الذي عُني بالقراءات أثرًا في ذلك .
- ٥- وأخيراً يقترح البحث إعادة دراسة مصنّفات ابن جني كافة على وفق المنهج التيسيريّ ، فإنَّ فيها ما لا يُستهان به من أسسٍ اعتمدها المصنّف في سعة القياس والأخذ بالمسموع القليل ، والأخذ بما لا نظير له في كلام العرب ، وإن خالف الجمهور ، اعتماداً على فصاحة المتكلم ، وهذه الأسس هي عينها التي اعتمدها مجمع اللغة العربية في اتخاذ قراراته التيسيرية .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ابن جني عالم العربية : د.حسام النعيمي ، دار الشؤون الثقافية ، ط١ ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- أصول التفكير النحوي : د . علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، د.ط، ١٩٧٣م .
- البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة : أطروحة دكتوراه ، نسرين عبد الله العلواني ، إشراف : د . هاشم طه شلاش ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب - بيروت ، لبنان . (د.ط) ، (د.ت) .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : د. حسام النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية ١٩٨٠ م .
- الردّ على النحاة : ابن مضاء القرطبيّ (ت ٥٩٢ هـ) ، تحقيق . د شوقي ضيف ، ط٣، دار المعارف - القاهرة ، (د.ت) .
- شرح الرضيّ على الكافية : تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، منشورات جامعة قارپوس - بنغازي ، ١٩٩٦م .
- العربية وعلم اللغة البنيوي ، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث : د . حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، (د.ط) ، (د.ت) .

- في أصول اللغة : ج ٤ ، القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين : تقديم ومراجعة : د . أحمد مختار عمر ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جمعاً ودراسةً وتقييماً ، إلى نهاية الدورة الحادية والستين ، عام ١٩٩٥م . خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، دار التدمرية ، (د.ط) ، (د.ت) .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف ، د عبد الحلیم النجار ، د . عبد الفتاح إسماعيل ، القاهرة ، (د.ط) ، ١٩٩٤م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، ط ١ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٩٨م .
- المنصف : ابو الفتح عثمان بن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، ط ١ ، دار إحياء التراث القديم - القاهرة ، ١٩٥٤ م .